INTERNATIONAL MONETARY FUND

WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT
INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION
INTERNATIONAL CENTRE FOR SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES
MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY

J

Press Release No. 2 (A)

September 19–20, 2006

Address by **RODRIGO DE RATO Y FIGAREDO,**
Chairman of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund,
at the Joint Annual Discussion

كلمة السيد رودريغو دي راتو رئيس المجلس التنفيذي والمدير العام لصندوق النقد الدولي
أمام مجلس محافظي الصندوق في المناقشات السنوية المشتركة
١٩ سبتمبر ٢٠٠٦

السيد الرئيس،
السادة المحافظون،

الضيوف الكرام،

١- يسعدني أن أرحب بكم في الاجتماعات السنوية لهذا العام. وأود قبل البدء في كلمتي أن أعلن لكم الخبر التالي: انتهى مجلس المحافظين ليلة أمس من التصويت على إصلاح نظام الحصص وصوت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. ويسرني أن أعلن هذا الصباح أن المحافظين صوتوا بأغلبية ساحقة لصالح الإصلاحات المقترحة في هذا الصدد.

٢- وتمثل هذه الإصلاحات الخطوة الأولى في عملية من شأنها زيادة تمثيل العديد من بلدان الأسواق الصاعدة انعكاسا لزيادة وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي. فسوف يتم على الفور زيادة القوة التصويتية لأربعة بلدان من الواضح تماما أنها غير ممثلة بالشكل الكافي ـ وهي الصين وكوريا والمكسيك وتركيا. ومن الأهمية بمكان أيضا أن المحافظين اتفقوا على ضرورة تعزيز صوت وتمثيل البلدان منخفضة الدخل التي تواصل الاقتراض من الصندوق ولكنها لا تملك سوى نسبة محدودة من مجموع الأصوات فيه.

٣- وتُعَلّق على هذه الإصلاحات المعنية بالإدارة الرشيدة أهمية قصوى لمستقبل مؤسستنا. فسوف تعمل على تعزيز فعاليتنا وإضفاء مزيد من المشروعية على جميع الإصلاحات الأخرى الجاري تنفيذها. ويأتي اعتماد هذه الإصلاحات اعترافا بقيمة الجهد الدؤوب الذي بذله خبراء الصندوق ومجلسه التنفيذي، وشاهدا على سداد رؤيتكم التي يجسدها إدراككم بأن صالح البلدان الأعضاء كافة يتطلب تهيئة الصندوق لظروف المستقبل. وسوف نقوم بتنفيذ مجموعة الإصلاحات المتفق عليها على مدار العامين القادمين. إن أمامنا عمل كثير، ولكن نتيجة هذا التصويت بداية عظيمة له. فهي تؤكد أن روح التعاون الدولي حية ونابضة في الصندوق. أيها السادة المحافظون، لكم مني جزيل الشكر.

٤- وبعد أن أنهيت إليكم هذا النبأ السار، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لمعالي رئيس الوزراء "لي هسين لونغ" ولسلطات سنغافورة على استضافة الاجتماعات السنوية لهذا العام. وأتقدم بالشكر أيضا لشعب سنغافورة على ترحيبه بنا في مدينته الساحرة. إن الإنجازات التي حققتها سنغافورة إنما تدلل على ما يمكن أن تثمره السياسات الاقتصادية الصائبة والانفتاح التجاري وتنمية القطاع الخاص. إنها رمز لإنجازات آسيا طوال الأعوام الثلاثين الماضية.

٥- لقد كانت هناك أزمة اقتصادية تلقي بظلالها على المنطقة عندما عقدت الاجتماعات السنوية آخر مرة في آسيا عام ١٩٩٧. كانت الثقة الدولية في آسيا قد اهتزت وتكبدت الاقتصادات والشعوب خسائر فادحة. وقد وقف الصندوق جنبا إلى جنب مع بلدان هذه المنطقة في سعيها لتجاوز الأزمة.

وتكلل سعيها بالنجاح، وخرجت آسيا من الأزمة أقوى مما كانت عليه قبل وقوعها. واليوم، نجد آسيا أكثر المناطق ديناميكية على مستوى العالم. وسوف يواصل الصندوق عمله في آسيا. فسوف يدعم جهود آسيا لتحقيق النمو المستمر من خلال مزيد من الإندماج في الاقتصاد العالمي ومزيد من التكامل بين الأسواق المالية. ولا تزال هناك تحديات بطبيعة الحال، لا سيما في العمل على رفع مستويات المعيشة للفقراء. فلا يمكن أن ننسى أن ٢٠% من سكان آسيا لا يزالون يعيشون في فقر مدقع. ولكن المؤكد أن آسيا تعافت من الأزمة بشكل يثير الإعجاب وأصبحت الآفاق مشرقة أمام اقتصادات بلدانها. فقد عادت الثقة الدولية في المنطقة إلى سابق عهدها ـ حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب شرق آسيا ٣٨ مليار دولار أمريكي، متجاوزة مستويات ما قبل الأزمة.

الآفاق والتحديات أمام الاقتصاد العالمي

٦- السيد الرئيس، إن الوقت الراهن زاخر بالفرص، سواء لآسيا أو للعالم أجمع. فنحن نشهد فترة من النمو العالمي السريع والتضخم المنخفض كما لم نشهد منذ حقبة الستينات. ويواصل النمو العالمي إيقاعه السريع، تدفعه التحسينات المستمرة في الإنتاجية على مستوى العالم ـ رغم تزايد أسعار الفائدة واستمرار أسعار النفط المرتفعة. ونتوقع لعام ٢٠٠٧ أن يكون عاما آخر من النمو القوي واسع النطاق. ففي الولايات المتحدة، يبدو أن سرعة التوسع الاقتصادي قد هدأت. ولكن التوسع في أوروبا واليابان سوف يعمل على دعم الطلب العالمي. وستواصل الصين والهند نموهما السريع، كما تعتبر احتمالات النمو إيجابية في كثير من البلدان الأخرى، ومنها بعض البلدان الأشد فقرا.

٧- غير أن دورة النمو العالمي قد تكون على وشك الوصول إلى ذروتها. فهناك نقص في المعروض من العمالة المتعلمة والماهرة، مع احتمال أن تكون فرص الاستمرار في تحسين الإنتاجية آخذة في التناقص. وتُعقَد أكبر الآمال في استمرار النمو المرتفع على تحقيق زيادات إضافية في حجم التجارة العالمية. وما لم يتحقق ذلك، فسوف تصبح الآفاق المنتظرة أقل إيجابية. والواقع أنني أرى ثلاث مخاطر واضحة تهدد آفاق الاقتصاد العالمي. أولا، لا يزال من الممكن أن تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى ارتفاع معدل التضخم. وثانيا، هناك الخطر المستمر الناشئ عن إمكانية زوال الاختلالات في الحسابات الجارية العالمية على نحو غير منظم. وثالثا، هناك خطر متنام من طغيان التوجهات الحمائية على المنطق السليم. وإذا ما حدث ذلك، فسوف تبرز كل المخاطر الأخرى بوضوح أكبر.

٨- ويتمثل الخطر الأول في استمرار أسعار النفط المرتفعة. وقد استطاع العالم حتى الآن أن يتعايش مع أسعار النفط المرتفعة دون مواجهة مشكلات خطيرة، ولكن هذه المشكلات قد تبدأ في الظهور إذا ظل العرض محدودا. وقد كانت استجابة البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط استجابة حكيمة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة استثماراتها المخططة للتوسع في إنتاج النفط والغاز وزيادة الطاقة التكريرية. وهناك بلدان كإندونيسيا ومصر قامت بتخفيض الدعم الموجه للمستهلكين وأبدلته بنفقات اجتماعية تستهدف الفئات المستحقة. ولكننا لم نخرج من دائرة الخطر بعد. فلا نزال في حاجة لزيادة الاستثمارات وحفظ الطاقة. ومن الأهمية بمكان اجتناب الوقوع في الأخطاء السابقة. فمحاولات الحكومات في البلدان المنتجة لحصد مكاسب قصيرة الأجل بالحصول

على حصة أكبر من إيرادات النفط والغاز سوف تعود بنتائج عكسية إذا ترتب عليها انخفاض في مستوى الكفاءة وتراجع في الاستثمارات. ولذلك فإنني أحث الحكومات على النظر بعناية في كيفية الحصول لمواطنيها على أكبر المكاسب الممكنة من موارد النفط والغاز في المدى المتوسط.

٩- أما الخطر الثاني على الآفاق الاقتصادية فهو احتمال زوال الاختلالات العالمية على نحو غير منظم. فاختلالات الحساب الجاري بين الولايات المتحدة والاقتصادات الكبيرة الأخرى غير قابلة للاستمرار، وهي تخلق مزيدا من الاختلالات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. غير أن هناك اتفاق عام على ما ينبغي القيام به لتخفيض هذه الاختلالات على نحو منظم. فينبغي للولايات المتحدة، لمصلحة اقتصادها واقتصاد العالم ككل، أن تغتنم فرصة النمو القوي الذي يشهده اقتصادها لتحقيق تخفيضات قابلة للاستمرار في عجز ماليتها العامة الهيكلية. وينبغي لأوروبا واليابان، دعما لنمو اقتصاداتها واقتصادات العالم أجمع، أن تجري مزيدا الإصلاحات هيكلية ـ لا سيما في سوق المنتجات ـ وأن تستعد لمواجهة تأثير تزايد أعداد المسنين على الميزانية. وينبغي للصين، بغية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الصيني ذاته والاقتصاد العالمي الأوسع، أن تعمل على تقوية قطاعها المالي وتعزيز الطلب المحلي والاستفادة من مرونة سعر الصرف التي استحدثتها منذ عام.

١٠- والخطر الثالث الذي أود أن أحدثكم عنه هو خطر الحمائية. ويمثل تعليق جولة محادثات الدوحة خيبة أمل بالغة وضررا جسيما على الاقتصاد العالمي. فهو يؤخر إمكانية التوصل إلى اتفاق من شأنه تعزيز الرخاء ودعم النمو حول العالم، وهو يغذي النزعة المتنامية نحو الثنائية في أفضل

الأحوال، ونحو الحمائية في أسوأ الأحوال. غير أن المصالح المعرضة للخطر أكبر بكثير من أن نقبل الفشل. ودعوني أغتنم هذه الفرصة لأدعو بلدان مجموعة السبعة واقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى إلى التدخل السريع للحفاظ على المكاسب التي حققتها المفاوضات حتى الآن، وإعادة جولة الدوحة إلى مسارها الصحيح. فعلى صعيد التجارة، سيشهد العالم إما تقدما نحو زيادة النمو ومزيدا من الفرص المتاحة أو تراجعا نحو القُطْرية الضيقة. وينبغي ألا نخدع أنفسنا فنتصور أن هناك حلا وسطا مريحا للجميع.

العولمة والتعاون الدولي

١١- يرجع جانب كبير من قوة الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة إلى المكاسب المحرزة من التجارة الحرة في السلع والخدمات. فقد أدى التخصص المدفوع بقوى السوق، يدعمه توزيع الاستثمارات عالميا، إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة في مختلف أنحاء العالم، فضلا عن انتشال الملايين من ربقة الفقر. ومع استمرار هذه العملية، حدث تغير هائل ـ وإلى الأفضل ـ في أوضاع كثير من الأسواق الصاعدة. وأصبح بعضها مصدرا رئيسيا للطلب والعرض في الاقتصاد العالمي. ولا يرجع الفضل في هذه التغيرات إلى التكنولوجيات الحديثة وحدها، وإنما أسهم في تحقيقها أيضا زيادة الاعتماد على قوى السوق، واعتماد الحكومات والبنوك المركزية منظورا أكثر تركيزا على المدى المتوسط في إدارة اقتصاداتها.

١٢- ولكن الاستمرار في جني هذه المكاسب، يحتم علينا التصدي لتحديات العولمة. فعلينا أن نعمل معا للحد من المخاطر المترتبة على اختلالات المدفوعات الكبيرة والمتواصلة. وعلينا أن نعمل معا للحد من مخاطر أزمات الحساب الرأسمالي. ومثلما أكد الرئيس برنانكي، علينا أن نعمل معا للتأكد من أن نطاقا أوسع من بلدان العالم ينعم بثمار التكامل الاقتصادي العالمي، وخصوصا مواطني البلدان منخفضة الدخل.

أهمية الإصلاحات في صندوق النقد الدولي

١٣- إن الصندوق ملتزم بمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة هذه التحديات. هذه هي الرؤية التي تمثل محور الاستراتيجية متوسطة الأجل. فعلى مدار العام الماضي بدأنا عملية إصلاح شاملة بغية تلبية احتياجات جميع البلدان الأعضاء على نحو أفضل. وقد حدثتكم عن التقدم في إصلاح نظام الحصص وصوت البلدان الأعضاء في الصندوق. ودعوني أحدثكم الآن عن اثنين من مجالات الإصلاح الأخرى، إصلاح الرقابة، والتدابير الرامية إلى تعزيز الوقاية من الأزمات، لا سيما في الأسواق الصاعدة.

١٤- أولا، الرقابة. ربما يكون هذا العمل ـ أي مراقبة الاقتصاد العالمي وتقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اقتصاداتها وتقييم سياساتها ـ هو أكبر خدمة يقدمها الصندوق. ولتحسين هذه الخدمة، فإننا نكثف تركيزنا على أسعار الصرف ونركز جهودنا على أسواق رأس المال والأسواق المالية.

فمن الدروس التي تعلمناها جميعا من الأزمة الآسيوية أن المفاجآت السيئة في القطاع المالي يمكن أن تؤدي إلى مفاجآت أسوأ في الاقتصاد الحقيقي. والرقابة الفعالة على القطاع المالي هي عنصر حاسم في اجتناب هذه المفاجآت في المستقبل.

١٥- وهناك خطوة مهمة أخرى نحو تحسين الرقابة، وهي الأداة الجديدة المتمثلة في المشاورات متعددة الأطراف. وتركز الجولة الأولى من هذه المشاورات على تقليص اختلالات الحساب الجاري، مع الحفاظ على قوة النمو العالمي. وقد بدأت هذه الجولة بالفعل، ونواصل التقدم فيها. وآمل أن تؤدي هذه الجولة إلى تفاهم مشترك حول السياسات الممكنة التي تستهدف اتخاذ إجراءات في عدة بلدان معا، وكذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق باعتباره محفلا لتطبيق هذا المنهج المشترك.

١٦- أما المجال الثاني في برنامجنا الإصلاحي فيركز على منع وقوع الأزمات، وخاصة في الأسواق الصاعدة. وتسود الأسواق المالية أوضاع مواتية في الوقت الراهن، ولكن الأزمات المالية لم تنمحي بعد من على وجه الأرض، والوقت المناسب للاستعداد لها هو الآن. وخير وقاية من الأزمات المالية والاقتصادية هو اتباع سياسات سليمة في الداخل، وهو ما تدركه الأسواق الصاعدة كل الإدراك في جميع أنحاء العالم، سواء في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية أو هنا في آسيا. وقد اتخذ العديد من البلدان إجراءات لتقليص جوانب الضعف في هذه السياسات، وذهب بعضها إلى أبعد من ذلك ـ بتخفيض الدين العام وتقوية نظمها المالية وتعزيز مرونة اقتصاداتها. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا، من خلال الصندوق، أن يكون على أهبة الاستعداد. فينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا بحاجة إلى

أدوات جديدة لكي نضمن مسارا واضحا لما نقدمه من دعم مالي، وحتى نكفل له المرونة والوفرة الكافيين لمواجهة التحديات التي يمكن أن تواجه بلداننا الأعضاء. وبمساعدتكم، سنعكف على هذه المسألة المهمة في الشهور القادمة.

١٧- واسمحوا لي الآن ببضع كلمات عن وضع البلدان منخفضة الدخل. إن كثيرا من هذه البلدان يواصل التقدم: فالنمو في إفريقيا وصل في العامين الماضيين إلى أعلى مستوياته على مدار عقد كامل، ومتوسط التضخم بلغ أدنى مستوياته في ربع القرن الماضي. ولكن كثيرا من البلدان منخفضة الدخل لم يندمج بعد في الاقتصاد العالمي، وهو مطلب حاسم لكي يتحقق لها الرخاء في المستقبل. وتكفي نظرة إلى الظروف التي يحيا فيها الكثير من المواطنين في البلدان منخفضة الدخل لكي نتبين أن الطريق أمامها لا يزال طويلا للغاية.

١٨- والصندوق ملتزم تماما بمساعدة البلدان منخفضة الدخل على الوفاء بأهداف التنمية في الألفية الجديدة. وسوف نكون غاية في الفعالية إذا ركزنا على المجالات التي نجيد التعامل معها، وعلى المهام التي يمكننا تقديم أفضل إسهام فيها. وفي سياق هذه الجهود، سوف نكون شركاء مع البنك الدولي والهيئات الأخرى المعنية بالتنمية.

١٩- وقد اتخذ كل من الصندوق والبنك الدولي إجراء مهما في العام الماضي نحو تنفيذ "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون". ففي حالة الصندوق، أدى هذا الإجراء إلى شطب الديون

المستحقة على ٢٢ بلدا فقيرا. وينبغي الآن أن نساعد البلدان على الاستفادة من المكاسب المترتبة على تخفيف المزيد من أعباء الديون وتوفير المزيد من المعونة. ومن المهام الحاسمة في هذا الخصوص تجنب العودة إلى مراكمة الديون حتى تصل إلى مستويات يتعذر الاستمرار في تحملها. وأعتقد أن الدائنين يشاطرون المدينين ليس فقط المسؤولية عن ذلك وإنما أيضا ما ينطوي عليه من مصلحة مشتركة. ويمكن للصندوق مساعدة كل من الدائنين والمدينين عن طريق تقدير إمكانية الاستمرار في تحمل الديون. ولكن تقديرات الصندوق ستكون عظيمة النفع إذا بادر جميع الدائنين بتقديم معلومات عن القروض الممنوحة منهم وبإتاحتها للصندوق والبنك الدولي، وأنا أهيب بهم المبادرة بذلك. فهذا مجال يجب ألا نسمح للتاريخ بأن يكرر نفسه فيه.

٢٠- أما البلدان منخفضة الدخل، فعليها مواصلة تنفيذ السياسات السليمة وإجراء الإصلاحات الهيكلية. وعلى الجهات المانحة أن تترجم وعدها بزيادة تدفقات المعونة إلى حقيقة واقعة، وأن تجعل هذه المعونة أكثر وضوحا وأقل اعتمادا على طائفة من الشروط المختلفة.

الختام: وقت زاخر بالفرص

٢١- وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتقدم بالشكر لخبراء الصندوق على جهودهم الاستثنائية خلال هذه السنة الحافلة بالأحداث، وعلى ما أبدوه من التزام، وعلى ما قدموه من مساندة للتغييرات التي ستجعل من الصندوق مؤسسة أكثر قوة. وأود أيضا أن أشكر زملائي في الإدارة العليا السادة جون

ليبسكي، وأغستين كارستينز، وتاكاتوشي كاتو لما قدموه من عون ومساندة. وأقدم شكرا خاصا للسيدة آن كروغر التي تقاعدت في شهر أغسطس الماضي بعد خمس سنوات في منصب النائب الأول للمدير العام. وأتوجه بالشكر للسيد بول وولفويتس على قيادته للبنك الدولي وعلى صداقته ومشورته الحكيمة طوال العام الماضي. وأود تقديم الشكر أيضا لمن أسهموا في تنظيم هذه الاجتماعات، بمن فيهم سلطات سنغافورة، وعلى الأخص شعب سنغافورة.

٢٢- السيد الرئيس، السادة المحافظون، الضيوف الكرام،

لقد ذكرت آنفا أن الوقت الراهن زاخر بالفرص. فالأبواب مفتوحة أمام شعوب العالم لحصد مكاسب جولة جديدة من النمو. والسؤال المطروح هو ما إذا كنا، نحن المجتمع الدولي، مستعدين للعمل معا كي نغتنم هذه الفرصة. فعلينا أن نجدد التزامنا بالعمل متعدد الأطراف، أي بإيجاد حلول مشتركة للمشكلات المشتركة. وينبغي أن يكون التصويت الذي تم هنا في سنغافورة لإصلاح نظام الحصص وصوت البلدان الأعضاء مصدر إلهام لنا جميعا. فهو يدل على دعمكم للصندوق وتأييدكم للتغييرات التي نحتاج إليها من أجل مساعدة بلداننا الأعضاء على التصدي للتحديات التي تواجهها. إن لدينا برنامج عمل واضح المعالم لإجراء هذه التغييرات، ولدينا الإرادة للتغيير، ولدينا الدعم من البلدان الأعضاء. السيد الرئيس، نحن على أهبة الاستعداد لاغتنام هذه الفرصة.

٢٣- ولكم جزيل الشكر.